

عيالت بالمقصود وهذه الميوس غير معلقة به فافترا هداية وافاد السهمي انما هو تزوج
 على انه مراد سدا وقاد على الهرو النفقة من ان يتخلله او على انه فلان من فلان فاذا
 هو لفظ او ان زفان كان لها الحناز ليحيط **باب العدة**
 لقمه بالكثر الاخصا وبالضم الاستعداد للاسوس وما تزوج المرأة او الرجل غير وجود
 سببه وموانع تزوجها حلتته وعشرون من كونه في الحزانه حاصلها يرجع الى ان من
 استنع نكاحا عليه لما عجز لزمه والعدو ككناح اختها وارب سواها واصطلاحا ما ذكره الماثل
دور تزوج بلزوم المرأة لا يسئل عدله الصغيره اذ لا يلزمها الترتيب وان كان الزوج
 على ولها بان لا يزوجه حلت تنقض العدة ولو عرفها بالاحد المصروب لا نقض ما في من
 ان النكاح لسئل بغير **قوله** من تزوج النكاح المتناكر بالدرجول وما لا يقره بقائه **قوله**
 او يشتهه دخل بالعدة من النكاح الفاسد وما لو تزوجت له غير امراته فوطيها وبسبي
 ان يزاد او شهته لثمن عدله امه لو لم يزوجها النكاح او شهته وسوطها الزوم
 وركنه حر ما ثابته بها كونه تزوج وخروج حكمه حرمة نكاح اختها وارب سواها وانما
 حصة واهلها وضع حمل **قوله** عدله الحرة ولو كناية تحت مسلم **قوله** او ملك احد
 الزوجين صاحبه ليس على اطلاقه بل هو مباح اذا سلمت لامنا اذ املكها من بل لا يزوج ان
 كان حيا لغيره المستعمل والاولى ان يقول ان كانت من حصة **قوله** فلا اثر باليه
 على الظفر ان قد تدل ان اثر اخته لعملاء كونه يسمى العدة تزوجا بلزوم المرأة والزوج
 ان ثاب كونه سماها نكاحا لفتح اي حصة لكر الحاد وفتح الباء لم يقبل انما ذلك
 حصة انما على اللص **قوله** وعينك من اطها لفظ القر حقيقته منها ولا نشتمها على
 فلا شراك والجماع الحصة اوله لانه معرف لبراة الدم وهو المفضى والفقول على المعلقة
 واللام عدله المرأة حصة من حصة بيا بالهداية **قوله** ان لم يحض فمذب ان امت
 حاضت ثم اشد طهرها لا تقدر بالاشهر الا اذا املت سن الا باس جوهرة **قوله** اربع
 اشهر وعينها بيت العن با عار اللد الحة لا يزجر الشهر والاعوام والمفتحة لغير التقد
 ان الحية في القالب يتحرك في ذلك ان ذكر او اربع ان انتم فاعتبروا في الاجل
 وزوجها العن استظما را سينا ريب ولا يدين بها النكاح حتى ياتي الموت حتى

لو

١١٦
 ١١٧
 واستقيم المكاتب وجننه ومات من وفاله رجب عدة الوفاة فساد النكاح فنقد
 محضين شهر **قوله** والحامل ولو من زنا بان تزوج حبل من زاد **قوله** او متوفى
 منها وجبال الية والولاء الاحمال تزلت لعدامة العدة والذين يتوفون وقال
 هو لو وصفته وزوجها على سريرة لا تقصد عدتها هراجه ولو فاك المتدة ولدت لا يقبل
 قولها بلاينة فان طلب ميمينها بانه لعدا استقطت سقطا شبه الخلق خلقت
 انما قابلية خال في النهر ولم ار مالومات الحبل في بطنها ويسمع ان تبقى معقة
 الحان ينزلها ويبلغ عدله الاياس **قوله** ومنعه بوجع الحرة وزوج اكثر الولد لكل
 في كل الاحكام لا في حق الحبل للارواح الهية واعلم ان العدة لو حلت في عدتها
 من وطى بشبهة بقدرتها وضع الحبل ان كانت معدة عن طلاق اما عدة الوفاة
 فلا تقدر بالحمل **قوله** بعد الاحل كذا الوفاة لزوجاته احدا كن
 طالت باين ومات بلايين فان على واحدة ان تقدر بالاحل **قوله** وقال
 ابو يوسف ثلاث حصة يعني من يحض لانقطاع النكاح في البان ولها ان توفى
 لا رك يسمي في حق العدة احتياطا **قوله** تنقض عدتها لولها النكاح في الرجم
 دون الاخرين وقد تنقض العدة ستا كاملة حتى يركض طلق رجعا فنقد شهر
 ونصف حاضت بغير حصة من فاعتقت بغير ذلك انا ما سطرها بالاياس بغير
 بالاشهر فعددها نصير بالحض فها زوجه نصير اربعة اشهر وعمر **قوله**
 فمرات الدهر الى اخره كذا الرجل من زوج اخر بطلت عدتها وفسد نكاحها **قوله**
 اذا راد على العادة فمذب لان يوجد لا مجرد وجوده لا يجب كونه حيا لمجان
 كونه دما فاسلا وفتدوه ايضا كونه امرا واسود فلو كان امرا واخصا وترتبه
 لا يكون حيا وعلمه التوثيق واكثر ذلك في **قوله** لا تقدر في حق الاياس
 مظاهر الرواية **قوله** ما لا تحيف مثلها المراد انما ذلة في ترك البهت والتنف
 والار **قوله** يكره حضا على هذه الرواية الى اخره وفي ذلك بيان على رواية
 عدم التقدير ايضا قال الاستجاب وهو المختار **قوله** فمن حوز ذلك النكاح الا
 صح ان النكاح جائز ولا يشترط الفضا وفي المستقبل العدة بالحض خلاصة وفي
 النوازل انما ينقض في المستقبل فلا تقدر بعد ذلك الا بالحض لا فيما في نزل